الحكومة أقرت خطتها الاقتصادية مع تأجيل تحرير "الليرة" تحويل "إختياري" لجزء من المودعين الى مساهمين في المصارف

صادقت حكومة الرئيس حسان دياب على الخطة الاقتصادية بعد إدخال تعديلات طفيفة على الصيغة المقترحة، منها ما يتعلق بتحرير سعر الصرف وعملية الـ Bail-in خلال مرحلة إعادة رسملة المصارف، وغيرها من التفاصيل مع الاخذ بملاحظات عدد من الوزراء والمستشارين.

ناقشت جلسة مجلس الوزراء طويلاً موضوع تحرير سعر الصرف بعدما ورد في آخر مسودة للخطة تحرير سعر صرف الدولار مباشرة مع بدء تطبيق ما تضمنته الخطة، ليرتفع الى ٥٠٠٠ ليرة وصولا الى ٢٩٧٤ ليرة بحلول العام ٢٠٢٤، مع الاخذ في الاعتبار ازدواجية سعر الصرف بين السوق النظامية والسوق الموازية، وهو ما رفضه وزراء "حزب الله" وحركة "أمل" و"تيار المردة"، فتم تأجيل البت بهذا الموضوع. أما الاقتراح الذي شهد أيضا نقاشا طويلاً، فهو ما يعرف باله المردة"، فتم تأجيل البت بهذا الموضوع. أما الاقتراح الذي شهد أيضا نقاشا طويلاً، فهو ما يعرف باله المردة"، فتم تأجيل البت بهذا الموضوع. أما الاقتراح الذي شهد أيضا نقاشا طويلاً، فهو ما يعرف باله المردة"، فتم تأجيل البت بهذا المودعين، وهذا الاقتراح كانت مساهمين في المصارف مقابل اقتطاع جزء من الودائع التي تتخطى قيمتها ٥٠٠ الف دولار، إذ ان الخطة تعهدت مرة جديدة حماية هم المردعين، وهذا الاقتراح كانت لحظته آخر مسودة للخطة كخطوة إلزامية، ضمن عملية إعادة هيكلة المصارف، فعادت الحكومة واتفقت على جعله إختياريا للمودعين وليس ملزما. وكانت نسخة الخطة تضمنت ما جرى تسميته "مساهمة من مودعي المصارف وحاملي شهادات الإيداع لتغطية الخسائر."

وبالعودة الى تفاصيل الخطة، فهي ترسم في صفحاتها الاولى أهدافها الاساسية على صعيد الاصلاحات الهيكلية وتأمين الحماية الإجتماعية للأكثر فقراً، مع تأكيد حاجة لبنان الى دعم خارجي، على ان يأتي هذا الدعم بعد الالتزام بالاصلاحات، والتشديد على الاسراع في تنفيذ إجراءات الإصلاح التي طال انتظارها، وهو الامر الاساسي لاستعادة الثقة. واقترحت خطة الحكومة العمل على تأمين مساعدات دولية قيمتها ١٠ مليارات دولار موزعة على ٥ سنوات حتى العام ٢٠١٤. كما لحظت العمل على إعادة التوازن الى المالية العامة والانتهاء من عملية إعادة هيكلة الدين، اضافة الى تعزيز الجباية واسترداد الأموال المنهوبة والإصلاح الضريبي الذي يستهدف أصحاب الدخل المرتفع، مع تعزيز كفاية الإنفاق وإدارة مالية عامة أفضل. كذلك تضمنت الخطة إصلاح الكهرباء والمؤسسات العامة وصولا الى خصخصة عدد من هذه المؤسسات خلال السنوات العشر المقبلة. أما بالنسبة الى القطاع المصرفي، فقد أعطت الخطة حيّزاً كبيراً لجهة التعامل مع هذا القطاع، مع ضرورة إعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف التجارية بطريقة عادلة بعد التفاوض بهدف إطفاء جزء كبير من الخسائر التي قدرتها الخطة بأكثر من ٢٤١ الف مليار ليرة، اي ما يعادل تقريبا ١٦٠ مليار دولار مقسمة كالآتي:

73 ألف مليار ليرة خسائر إعادة هيكلة الدين.

66ألف مليار ليرة خسائر متراكمة في ميزانية مصرف لبنان.

40ألف مليار ليرة خسائر المصارف بالنسبة الى محافظ التسليفات.

62 ألف مليار اليرة خسائر صافية في ميزانية مصرف لبنان والمصارف نتيجة تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية.

لتضاف الى هذه الارقام خسائر بقيمة ٦٤ الف مليار ليرة بالنسبة الى رساميل المصارف وخسائرها.

وتعتبر الخطة ان خسائر ميزانية المصرف المركزي تتطلب المعالجة بسرعة لإعادة بناء نظام نقدي يحظى بالثقة، ومن هنا ضرورة الاعتراف بالخسائر التي يتحملها القطاع، مع التأكيد على ان حاملي السندات سيتحملون بدورهم جزءا من هذه الخسائر. وانطلاقا من الاعتراف بالخسائر وكيفية تعويضها، يمكن بحسب الخطة السير بعملية إعادة هيكلة الدين والتفاوض مع حاملي السندات. وفي تفاصيل إعادة هيكلة مصرف لبنان، ترى الخطة ان على المصرف المركزي، مع إتمام هذه العملية، العودة الى الربحية. ومن الاجراءات التي تضمنتها الخطة إنشاء شركة لإدارة أصول وممتلكات وعقارات الدولة ليتم إستعمال أرباح هذه الشركة في تمويل زيادة رساميل مصرف لبنان وتغطية جزء من خسائره.

أما بالنسبة الى ملف الاموال المنهوبة، فتقترح الخطة إستعادة الفوائد التي تصفها بغير العادلة والتي سددتها المصارف اللبنانية خلال السنوات الماضية للمودعين، واسترداد الودائع التي جرى تهريبها إلى الخارج خلال المرحلة التي فرضت المصارف فيها قيودا على السحوبات والتحويلات الى الخارج، مع ضرورة العمل على الانتقال من "الكابيتال كونترول" غير المقونن الى قانون للقيود المصرفية لتحقيق العدالة بين المودعين.

على صعيد آخر، وضعت الخطة سلسلة إصلاحات اعتبرت انها تساهم في بناء نموذج نمو إقتصادي للمرحلة المقبلة، يشمل خطة لدعم القطاعات الصناعية والزراعية واقتصاد المعرفة والسياحة وقطاع الاتصالات وغيرها.

بعض ما لحظته الخطة الاقتصادية للحكومة:

-تضخم عند ۵۳% نهایهٔ ۲۰۲۰.

- -الحصول على ١٠ مليارات دولار مساعدات خارجية خلال ٥ سنوات، بعد إقرار الاصلاحات والاجراءات وإتمام عملية إعادة هيكلة الدين بنجاح.
 - -طلب خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي لتأمين نجاح خطة الحكومة.
- -إنكماش الناتج المحلي بنسبة ١٣,٨% في ٢٠٢٠ على ان يسجل الاقتصاد نمواً بنسبة ٣,١% بحلول ٢٠٢٤ ليعود ويستقر بعد ذلك عند ٣.%
 - -عجز في الموازنة عند ١١,٣ في ٢٠١٩
 - و ٥,٣ في ٢٠٢٠ وصولا الى ٠,٧% في ٢٠٢٤.

- -الاجراءات المالية تهدف الى تحقيق فائض أولي بنسبة ١,٦% عام ٢٠٢٤.
 - -العمل على خفض النفقات بنسبة ٥,٥% للناتج المحلى بحلول ٢٠٢٤.
- -العمل على إلغاء الدعم المقدم لكهرباء لبنان مع تنفيذ خطة إصلاح الكهرباء التي اقرت في ٢٠١٩.
 - -رفع تعرفة الكهرباء تدريجا توازيا مع ارتفاع التغذية.
- -خفض حجم فاتورة اجور القطاع العام الى ٩,١% من الناتج المحلي بحلول ٢٠٢٤ مع الالتزام بوقف التوظيف والترقيات العسكرية، وخفض عدد المتعاقدين ٥% سنويا لمدة ، سنوات.
 - -وقف كل انواع التوظيف في القطاع العام.
 - -إتمام مسح شامل لكل إدارات الدولة.
 - -إصلاح نظام التقاعد.
 - -تعزيز الانفاق الاجتماعي بنسبة ١,٥% من الناتج المحلي، اي ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار سنويا.
 - -تعزيز الايرادات بنسبة ٣,٧% بحلول نهاية ٢٠٢٤.
 - -إعادة النظر في قاعدة المكلفين.
 - -تعزيز التحصيل الضريبي والجمركي وإلغاء بعض الاعفاءات الضريبية.
 - -فرض ضرائب إضافية على أصحاب الدخل المرتفع من ٢٥% الى ٣٠% للشريحة التي يتخطى دخلها ٢٢٥ مليون ليرة سنويا.
 - -زيادة الضرائب على فوائد الودائع التي تتخطى مليون دولار.
 - -تثبيت سعر صفيحة البنزين عند ٢٥ الف ليرة.
 - -فرض رسم بقيمة ١٠٠٠ ليرة على صفيحة المازوت.
 - -إعادة النظر في كامل النظام الضريبي.
- -إعادة هيكلة الدين العام تساهم في خفض نسبة الدين للناتج المحلي الى ٨٣% بحلول ٢٠٢٧ وصولا الى ٦٨,٥% بحلول ٢٠٣٠، مع إتمام شطب جزء من الدين الداخلي والدين الذي يحمله المستثمرين الاجانب مع خفض كلفة الدين الى ٣.%
 - -العمل على تأمين دين عام مستدام يمكن التعامل معه ما بين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٤.
 - -إعادة هيكلة شركات عامة وخصخصتها خلال ١٠ سنوات.
 - -إدارة عقارات الدولة الى حين إقرار بيع جزء منها.